الشذوذ أحد أسباب العلة

إعداد
الأستاذ الدكتور
عمر محمد عبد المنعم الفرماوي
أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه
وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين
بدمياط الجديدة السابق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾،(١) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾،(٢) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾

---

(١) سورة آل عمران الآية رقم ١٠٢

(٢) سورة النساء الآية رقم ١

(٣) هذه خطبة الحاجة، وقد كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه رضوان الله تعالى عليهم، وقد أخرجها أبو داود في كتاب النكاح باب في خطبة النكاح ٢/ ٢٣٨ ح رقم ٢١١٨. والترمذي ٩- كتاب النكاح ١٦-باب ما جاء في خطبة النكاح ٣/ ٤١٣ ح رقم ١١٠٥ وقال: هذا حديث حسن رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ، ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ، قال: وكلا الحديثين صحيح، لأن إسرائيل جمعهما فقال: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ. قلت: قد قال ذلك لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه شيئاً، كما قال ابن حبان في الثقات ٥ / ٥٦١ بخلاف أبي الأحوص عوف بن مالك، ولذا ذكره متابعاً له، فقال إن إسرائيل جمعهما، وأخرجها النسائي في كتاب النكاح باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ٦/٨٩، وابن ماجه في كتاب النكاح باب خطبة النكاح ١/٦٠٩ ح رقم ١٨٩٢، والدارمي في كتاب النكاح باب في خطبة النكاح ٢ /١٩١، وأبو داود الطيالسي في مسنده، صـ ٤٥، والبيهقي في الكبرى كتاب النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح ٧ / ٤٦ ؛ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.(٣)

لما بعد

فإن أصدق الحديث كتاب الله تبارك وتعالى، وخير الهدي هدي سيدنا محمد

ابن عبد الله ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة في الدين بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أخي القارئ الكريم:

إن علم العلل علم جليل، لا يخوض فيه إلا من رزقه الله تعالى بصيرة نافذة، وصبراً جميلاً، وأسأل الله تعالى أن يرزقني ذلك، إنه سميع قريب مجيب للدعاء.

إنه مما لاشك فيه أن كل المنتسبين لهذا الدين الذي اختاره الله تعالى لنفسه حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾،(١) واختاره لنا حيث قال جل شأنه: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾.(٢)

أقول: لا شك أن هؤلاء المنتسبين مأمورون بالحفاظ عليه، وذلك لما سبق، ولأنه عِزُّ المسلم وشرفه في الدنيا والآخرة، فالمسلمُ يحيا لدينه، ينصرُه، ويرفعُ من شأنه، ويعلي من قدره، فهو يعيشُ له، ويعملُ على التمكين لأركانه، ولا تساوي الدنيا شيئاً إذا تسبب المسلم في عضعضة دينه، والتنقيص منه، والاحتقار من شأنه.

ولما كان هذا الدين المبارك لا يُفهم إلا من خلال معرفة أصوله والحفاظ

---

(١) سورة آل عمران من الآية رقم ١٩

(٢) سورة المائدة من الآية رقم ٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عليها، ولما كانت تلك الأصول تتألف من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وعليهما ينبني الإجماع والقياس، فإن السلف الصالح من الصحابة الكرام ومَن بعدهم قاموا بكتابة المصحف في السطور، وذلك بعد حفظه في الصدور.

أما السنة النبوية المطهرة فإنهم التفوا حول معلمها الأول ﷺ للناس، وراحوا يراقبونه، ولم يتركوه في حِلّه أو ترحاله، على اختلاف أغراضهما من غزو، أو عمرة، أو حج، أو زيارة لأحد من الصحابة، أو حضوره زواج، أو عقيقة، أو جنازة، أو أي مناسبة كان النبي ﷺ قد حضرها، وشارك فيها، أو لم يحضرها و نُقل خبرها

إليه، بل إنهم رضوان الله تعالى عليهم كانوا ينقلون لنا كل أخباره، وتعليقاته، حتى ابتساماته ﷺ.

فعن عبد الله بن مُغَفَّلٍ قال: أصبتُ جِرَاباً من شَحمٍ يوم خيبرَ، قال: فَالتزَمْتُهُ، فقلت: لَا أعطي اليومَ أحداً من هذا شيئاً، قال: فَالتفتُّ فإذا رسول الله ﷺ متبسِّمًا».(١)

هذا...وقد حمل الصحابة الكرام الراية، وأدوا الأمانة كما ينبغي، وسلموها لجيل التابعين، الذين لم يكونوا كلهم سواء أيضاً في الحفظ والاستيعاب، بل إن الكذب في زمنهم بدأ يطل برأسه على نحو ما، ثم سلم التابعون الراية للجيل التالي، جيل أتباع التابعين، وهم بدورهم سلموها لمن بعدهم حتى دونت السنة في الكتب.

لقد شهد التاريخ أن المسلمين في كل عصر ومصر قد بذلوا جهوداً مضنية للحفاظ على بيضة الدين، وتنقية السنة النبوية من الدخيل والمدسوس فيها، فابتكروا علم الحديث بفروعه المختلفة.

---

(١) أخرجه مسلم ٣٢-كتاب الجهاد والسير ٢٥-باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب ٣ / ١٣٩٣ ح رقم ١٧٧٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولهذا يعد هذا العلم «علم مصطلح الحديث» بفروعه بحق مفخرة من مفاخر هذه الأمة من جهة السبق أولاً، ومن جهة الشمولية والموضوعية ودقة النتائج ثانياً.

إن علماء المسلمين الكبار لما ألفوا هذا العلمَ وقعّدوا قواعده على النحو المعروف في كتب المصطلح ليدل على مدى توفيق الله تعالى لهذا النفر من رجال هذه الأمة الذين اختارهم الله تعالى لتنقية سنة نبيه ﷺ من الدخيل والمدسوس فيها.

هذا... ومن أدق فروع هذا العلم وفنونه: «فن معرفة العلل»

فإن هذا العلم يعد من أهم العلوم التي ساعدت على حفظ السنة النبوية المشرفة، بل إنني أعده من علوم آلة فهم علوم الحديث، فهو الذي يكشف لنا مدى صحة صدور هذا الخبر أو الكلام عن النبي ﷺ من عدمه.

وهل مثل هذا الكلام يقول مثله رسول الله ﷺ، أو أنها من اختراعات المتهمين الذين يتقولون على النبي ﷺ ما لم يقله، أو قد تكون وهماً وقع فيه أحد جهابذة هذا العلم، ويكون هذا من باب لكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة كما يقولون.

ولذا فقد اتبع العلماء مرويات هؤلاء وأولئك، ووضعوا لها ضوابط من خلالها تعرف مفردات النبي ﷺ، بل إنهم تتبعوا مرويات الأئمة، ووضعوا لها ضوابط، غاية في الدقة.

وذلك مثل ما إذا اختلف الإمامان الليث بن سعد، ومالك بن أنس في الإمام الزهري، فلمن القول في هذا الأمر؟ مع العلم أن كلا الرجلين من الأئمة الكبار الجهابذة العظام الذين لا يشق لهم غبار في هذا الفن، وهما متعاصران، وقد مات الأول سنة ١٧٥ هـ، والثاني سنة ١٧٩هـ.

ورغم ذلك فإن الأئمة يقدمون كلام مالك في الزهري على كلام الليث في الزهري، وذلك لأن علماء هذا الشأن قد عدوا مالكاً في الطبقة الأولى من الرواة

عن الزهري، وهو الأكثر مصاحبة ومجالسة، وجمعوا الحفظ والإتقان.

ووضعوا الليث في الطبقة الثانية، وهم أهل حفظ وإتقان، ولكن لأنه قد صحبه مدة يسيرة، ولم يمارس حديثه كممارسة مالك.

ولأن الإمام مالك مدني مثل الإمام الزهري، فهما قد عاشا سوياً مدة طويلة، أما الإمام الليث بن سعد فهو مصري، وبقاؤه مع الإمام الزهري ليس كبقاء مالك معه، لذا فقد قدم العلماء أساتذة هذا الفن وصيارفته حديث مالك في الزهري على حديث الليث في الزهري.

قال ابن رجب: نقلاً عن أبي حاتم الرازي: مالك إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حُكم لمالك، ومالك نقي الرجال، نقي الحديث، وهو أتقن حديثاً من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر وابن أبي ذئب.

قال: وقال أحمد: مالك من أثبت الناس، ولا تبالي أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مديني.[١]

* إن أسباب العلة تكمن في الخلل الناشئ عن فقد شرط من شروط الحديث الصحيح، بشرط أن يكون السبب خفياً غالباً، لأن العلة يكون محلها حديث الثقات غالباً، وذلك لا يتأتى لكل أحد.

وبناءً عليه فإنه إذا كانت شروط الحديث الصحيح المتفق عليها هي: **اتصال السند، وعدالة الرواة، وتمام ضبطهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القادحة**، فإن العلة تدخل في اتصال السند، وضبط الرواة، أما عدالة الرواة فهو خلل عظيم في الراوي، وليس من الخفاء معرفته، لذا فإنني أرى أن العلة لا تشمله، لأن مجال العلة - كما هو معلوم- الأسباب الخفية التي تطرأ على الرواية.

---

(١) شرح علل الحديث لابن رجب صـ ١٧١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لكن إذا لم يتمكن المحدث في تعيين اسم الراوي العدل عن غيره، أو اشتبه اسم راوٍ ثقة بآخر ضعيف هنا يكون محل العلة، حيث يخفى ذلك على كثير من المحدثين، والمشتغلين بهذا العلم، كما تدخل العلة أيضاً في الحديث بسبب الشذوذ.

من أجل هذا وغيره كانت هذه الدراسة التي أرجو من الله تعالى أن يتقبلها مني، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعلها في ميزان حسناتي يوم الدين، وأن لا يجعل للشيطان فيها حظاً ولا نصيباً، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والتي خصصتها للحديث عن العلة الناشئة في الحديث بسبب الشذوذ.

وقد أسميت هذه الدراسة بعنوان: «الشذوذ أحد أسباب العلة»

عرفت فيها العلة في اللغة والاصطلاح، ثم عرجت على بعض أهداف دراسة علم العلل، ثم قمت بتعريف الحديث الشاذ في اللغة والاصطلاح، فذكرت تعريفات العلماء له، ثم رجحت تعريف الحاكم للحديث الشاذ، ثم ذكرت أمثلة متنوعة لأحاديث وقعت العلة فيها بسبب الشذوذ على تعريف الإمام الشافعي وابن حجر، وعلى تعريف الإمام الحاكم، وفي النهاية ذكرت خاتمة البحث، وقائمة المراجع.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيرا، وارض اللهم عن الصحابة أجمعين وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

دكتور عمر محمد عبد المنعم الفرماوي
أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط وعميدها السابق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف العلة في اللغة والاصطلاح

العلة في اللغة:

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: عَلَّ: العين، واللام، أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تَكَرُّرٌ أو تكرير.

والثاني: عائقٌ يعوق.

والثالث: ضَعفٌ في الشيء.

قال: فالأول: العَلَل، وهي الشربة الثانية، ويقال عَلَّ بعد نَهَل، والفعل يَعُلُّون عَلاًّ وعَلَلاً، والإبل نفسها تَعُلّ عَلَلاً، وأصله في المشرب، ويقال أعلَّ القومُ إذا شربت إبلُهم عَلَلاً.

قال: قال ابنُ الأعرابي في المثل: «ما زيارتُك إيانا إلا سَوْمَ عالَّة» أي: مثل الإبل التي تَعُلّ، وإنما قيل هذا لأنها إذا كرر عليها الشُربَ كان أقل لشُربها الثاني...

قال: والأصل الآخر: العائق يعوق، قال الخليل: العِلّة: حَدَثٌ يَشغَل صاحبَه عن وجهه، ويقال اعتلَّه عن كذا، أي اعتاقه، قال :فاعتلَّه الدهرُ وللدهرِ علَلْ.

قال: والأصل الثالث: العِلّة: المرض، وصاحبُها مُعتَلّ، قال ابن الأعرابي: عَلَّ المريض يَعِلُّ عِلّة فهو عَليل، ورجل عُلَلَة أي كثير العِلل.

قال: ومن هذا الباب، وهو باب الضَّعف: العَلُّ من الرِّجال: المُسِنّ الذي تَضاءل وصغُر جسمُه، والعَلُّ: الضعيف من كِبَر أو مرض.[1]

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤ / ١٢ : ١٤ بتصرف

وقال الفيومي: العِلّة: المرض الشاغل، و الجمع: عِلَلٌ، مثل: سِدْرة و سِدَر، وأعلّه الله: فهو مَعْلُولٌ.

قال: قيل من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل: أعلّه الله فعل فهو مَعْلولٌ، أو من عَلَّهُ فيكون على القياس.

قال: وجاء مُعَلٌّ على القياس، لكنه قليل الاستعمال.

قال: وأعله: جعله ذا علة، ومنه: إعلالات الفقهاء، واعتلالاتهم، وعَلَلْتُه عَلَلا: من باب طلب، سقيته السقية الثانية، وعَلَّ هو يَعِلُّ من باب ضرب إذا شرب.(١)

وقال الفيروزآبادي: العلة بالكسر: المرض، عل يعِل، واعتل، وأعله الله تعالى، فهو مُعَلٌّ وعليلٌ، قال: ولا تقل مَعْلُولٌ، والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثلج.(٢)

قال ابن منظور في اللسان: والمتكلمون يستعملون لفظة «المعلول» في مثل هذا كثيراً.

قال: قال ابن سيده: وبالجملة، فلست منها على ثقة، ولا على ثلج، لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو معل، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم مجنون ومسلول، من أنه جاء على جَنَنْتِه وسَلَلْتِه.(٣)

قال الشيخ طاهر بن صالح الجزائري في توجيه النظر: ويقال للمعل: المعلول، والمعلل، أما المعلول فقد وقع في كلام الأئمة: البخاري، والترمذي، وابن عدي، والدارقطني، وأبي يعلى الخليلي، والحاكم وغيرهم.

قال: وقد أنكر بعض العلماء ذلك من جهة اللغة، وأنهم قالوا إن المعلول

---

١) المصباح المنير صـ ٢٢٠

٢) القاموس المحيط صـ ١٣٣٨ ومعنى ثلج: أي مطمئن.

٣) لسان العرب ١١ / ٤٧١

في اللغة: اسم مفعول من عله إذا سقاه السقية الثانية.

قال: وتعقبهم آخرون، فقالوا: قد ذكر في بعض كتب اللغة عل الشيء إذا أصابته علة فيكون لفظ معلول هنا مأخوذاً منه. (١)

قال: قال ابن القوطية «ت ٣٦٧ هـ»:(٢) عَلَّ الإنسان: مرض، والشيء أصابته العلة، فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.(٣)

وقال السيوطي في التدريب موافقاً للنووي في التقريب ومعلقاً على قولهم معلول: هو لحن، لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول، بل

---

(١) قد اعترض الحافظ العراقي على نسبة هذه اللفظة للإمام البخاري فقال في نكته على ابن الصلاح: والغالب على الظن عدم صحتها، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم، فقد تكلم فيه، وهذا الحديث قد صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم، ويبعد أن البخاري يقول إنه لا يعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، مع أنه قد ورد من حديث جماعة من الصحابة، غير أبي هريرة، وهم:

أبو برزة الأسلمي، ورافع بن خديج، وجبير بن مطعم، والزبير بن العوام، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وعائشة، وقد بينت هذه الطرق كلها في تخريج أحاديث الإحياء للغزالى، والله أعلم. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح صـ ٩٧، ٩٨

(٢) قال الذهبي مترجماً له: علامة الأدب أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي القرطبي النحوي صاحب التصانيف. قال: كان أبو بكر رأسا في اللغة، والنحو، حافظاً للحديث، إخبارياً باهراً، ولم يكن بالبارع في الفروع ألف تصاريف الأفعال فجوده، وفي المقصور والممدود، وكان ذا عبادة ونسك وزهد، له نظم رقيق فتركه تورعاً، توفي في ربيع الأول سنة سبع وستين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١٦ / ٢١٩،٢٢٠

) توجيه النظر إلى أصول الأثر صـ ٢٦٤ طبعة دار المعرفة بيروت

) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢٥١/١ والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير صلى الله عليه وسلم صـ ٣٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والأجود فيه معل بلام واحدة، لأنه مفعول أعل قياساً، وأما المعلل فمفعول علل، وهو لغة بمعنى: ألهاه بالشيء، وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم.(٤)

قلت: إنه ليس هناك ما يمنع من استخدام كلمة «معلول» للحديث المعل، حيث إن كلمة «معلول» موافقة للغة، ومنسجمة مع قواعدها، وذلك إذا كانت مشتقة من عَلَّه بمعنى سقاه الشربة الثانية، كما ذكر ابن فارس والفيومي قبل قليل في معنى هذه المادة.

فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة، إذ أن العلة لا تُكْتَشف في الرواية من أول نظرة، بل لا بد من إعادة النظر فيها مرات ومرات، وترجيع النظر، حتى تتجلي، وتتكشف، والله تعالى أعلى وأعلم.

العلة في اصطلاح المحدثين:

قال الحاكم النيسابوري «ت٤٠٥هـ»: وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل.

قال: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا: الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير.(١)

وهذا لا يعتبر تعريفاً للحديث المعل، حيث التعريف يكون مشتملاً على ضوابط تحده، وتمنع غيره من الدخول فيه كما يقول المناطقة في هذا الشأن، وهذا يتسامح فيه من الحاكم، لأن هذا التعريف عنده هو محاولة

---

(١) معرفة علوم الحديث صـ ١١٢، ١١٣

أولية لتحديد مفهوم عام للعلة.

وقال ابن الصلاح «ت ٦٤٣ هـ»: الحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.(١)

ويعتبر هذا التعريف أكثر تحديداً من عبارة الحاكم النيسابوري، وهذا طبيعي في تدرج العلوم واتجاهها للتميز، والتخصص، والانفصال عن غيرها.

لكن كلام ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر» قد يستغنى عنه، حيث إن قوله: «الحديث» يشمل الإسناد والمتن، وقوله: «تقدح في صحته» يفهم منه أن رجاله ثقات، وجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر، والله أعلم.

قال شيخ الإسلام ابن حجر: فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعف معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك، مع كونه ظاهر السلامة من ذلك.

قال: وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود.(٢)

وأما الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي «ت ٨٠٤ هـ» فقد عرف العلة بقوله: «العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته».(٣)

ويلاحظ على هذا التعريف أنه قد ذيله بشرح لا داعي له في قوله: «يقدح في صحته»، حيث قال : «أي».

وقد نقل برهان الدين البقاعي «ت ٨٥٥ هـ» في نكتة على ألفية العراقي

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بين العالمين باسم مقدمة ابن الصلاح صـ ٨٩

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح صـ ٢٩٥

(٣) فتح المغيث للعراقي صـ ١٠٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كلاماً آخر للعراقي جاء فيه والمعلل: «**خبر، ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش، على قادح**».(١)

وقال الحافظ ابن حجر «ت٨٥٢هـ» أثناء كلامه على أنواع الحديث الضعيف:

«الوهم إن اطلع عليه بالقرائن، وجمع الطرق، فهو المعلل».(٢)

لكن هذا التعريف فيما يبدو هو بيان لطرق الكشف عن العلة في الرواية وليس تعريفاً للحديث المعل، والله أعلم.

وقال السخاوي «ت٩٠٢هـ»: المعلل أو المعلول: «**خبر، ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش، على قادح**»(٣)

وكان هذا التعريف قد ذكره الأستاذ الشيخ أحمد شاكر أثناء تعليقه على ألفية العراقي فقال نقلاً عن البقاعي:(٤) قال شيخنا: وأحسن من هذا أن يقال: «**هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح**»، فقلت له: فحينئذ يكفي أن يقال ما اطلع فيه بعدَ التفتيش على قادح.

قال الشيخ-أي البقاعي-: ويفهم من التقييد بالتفتيش: أن ظاهرهُ السلامة، فقال: لا يلزم ذلك، بل قد يطلع في الخبر الذي ضَعفُهُ ظاهرٌ على علة خفية أيضاً، وهذه لا يمكن أن تكون قادحةً، فإنها صادفتْهُ ضعيفاً مقدوحاً فيه.

قال: فقلت- أي البقاعي- فحينئذ يخرج هذا - أي الحديث الذي ضعفه ظاهر- من الحد بالتقييد بقادح، فلا يكون معلولاً إلا إذا قدحت فيه العلةُ الخفيةُ.

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية ١ / ٥٠١ تحقيق الدكتور ماهر الفحل طبعة مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

(٢) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر صـ

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١ / ٢٦١

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ١ / ٥٠١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال: -أي البقاعي- ويقال أيضاً في حده: هو «خبر، ظاهره السلامةُ، اطلع فيه على قادح»، ولا حاجة إلى ذكر «التفتيش» فإنه يفهم من العبارة، والتقييدِ بظهور السلامة يُخرج ما علته ظاهرة.(١)

قلت: بالنظر إلى تعريفات السادة العلماء المحترمين للحديث المعل فالملاحظ أنها متقاربة إلى حد كبير، والتعريف المختار من وجهة نظري هو تعريف الحافظ العراقي الذي نقله عنه البرهان البقاعي، وهو ما اختاره الحافظ السخاوي، وهو:

« خبر، ظاهره السلامة، اطلع فيه، على قادح »، وهو تعريف جيد نظراً لشموله واختصاره، وتحقيقه الغاية من أيسر الطرق.

شرح التعريف:

قوله «خبر» يشمل الحديث كله، مرفوعاً كان أم موقوفاً، أم مقطوعاً، المتكون من السند والمتن جميعاً، فتدخل العلة فيهما.

وفي قوله: «ظاهره السلامة» بيان أن العلة تكون في الحديث الذي جمع شروط الصحة والحسن من حيث الظاهر.

وفي قوله: «اطلع فيه» دليل على أن العلة لا تستخرج من أول وهلة، وإنما بعد بذل الجهد واستفراغ الذهن، وإمعان النظر، وتقليبه، وهذا لا يتم لكل أحد أجاد القراءة والكتابة، وإنما يتم ذلك للنقاد الحفاظ، الفاهمين العارفين.

وفي قوله: «على قادح» دليل على أن هذا الوصف «الحديث المعل» يشمل كل العلل التي مدارها على الجرح، والناشئة عن أوهام الثقات، وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار.

وعليه فإن هذا التعريف يشمل كل ما قاله علماء هذا الشأن في كتبهم،

---

(١) فتح المغيث للعراقي هامش صـ ١٠٠، ١٠١ والنكت الوفية ١ / ٥٠١، ٥٠٢

وأعلوا روايات متعددة بجرح راوٍ من رواتها، فهو يتسع لتشمل العلل معظم أنواع علوم الحديث، فإن الحديث قد يعل بالانقطاع أو الإرسال أو الإعضال أو الإدراج أو القلب أو الاضطراب، كما سيظهر إن شاء الله تعالى في ثنايا هذا البحث.

* لكن هنا نقطة مهمة ينبغي الانتباه إليها، وهي أن الذي يميز علم العلل عن هذه الفروع هو ما تتضمنه العلة من الدقة والخفاء، إذ قد يقع الإرسال أو الانقطاع أو الإدراج في حديث الثقات، وهنا يصعب تمييزه والحكم عليه، إذ الشك لا يتطرق غالباً إلى رواياتهم، بل إنه قد ينطلي على أكثر المحدثين، حتى يتنبه جهابذتهم ونقادهم إلى هذا القادح، الذي يتصف بالخفاء فيحذرون منه، وينصون عليه، والله تعالى أعلم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهدف من دراسة علم العلل

لابد لكل علم ما من العلوم أن يكون له من الأهداف ما يحث الدارسين ويشحذ هممهم على الاهتمام والاعتناء به، وقد رأيت من خلال ممارستي لهذا الفن بشكل عملي أن هناك أهدافاً عظيمة لدراسة هذا الفن المذهل الشيق الماتع منها:

- أن يقف الباحث المشتغل بهذا الفن على أدق علم من علوم الحديث وأكثرها خفاءً.

- إظهار أن علم العلل يبدأ من حيث ينتهي علم الجرح والتعديل.

- إظهار أن علم العلل من علوم الآلة، التي من خلالها نستطيع أن نقف على ما صح، وما لم يصح، من حديث رسول الله ﷺ، وسننه وأيامه.

- تقوية جهد الباحث العلمي في الدراسات الحديثية، ومنها-مثلاً- كيفية التعامل مع الروايات محل نظر علماء علم العلل، وكيفية تطبيق قواعد الجرح والتعديل على الرايات سنداً ومتناً.

- إعداد الباحث بشكل جيد لكي يخدم الدراسات الشرعية المبنية على النصوص النبوية، لتكون لديه القدرة على الترجيح بين المذاهب الفقهية ومسالك العلماء فيها، وكذلك القدرة على الترجيح بين المسائل الفقهية واختلاف الفقهاء.

كل ما سبق من أهداف يوضح لنا مدى الجهد الذي ينبغي أن يبذله الباحث حتى يدرك هذا الفن ويتعلمه، ويقف على أبعاده.

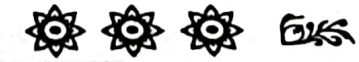

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الشاذ في اللغة والاصطلاح

إن الشذوذ في الرواية هو أحد أهم أسباب العلة التي تقع فيها، فالشذوذ من الخفاء بمكان، وهو جدير بأن يكون من أهم الأسباب التي تعل بها الرواية، ولا يقدر على تمييزه ومعرفته وتحديده في الرواية إلا من رزقه الله تعالى فهماً وبصيرة من النقاد الذين هم جهابذة هذا العلم وفرسان هذا المجال.

أولاً: تعريف الحديث الشاذ في اللغة:

الشاذ في اللغة: مطلق المخالفة، قال ابن فارس: «شذ» الشين، والذال، يدلُّ على الانفراد، والمفارقة، شَذَّ الشيء يَشِذُّ شذوذاً.

قال: وشُذَّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منَازِلهم.(١)

وقال ابن منظور: شذ عنه يشِذ، ويشُذ شذوذاً: انفرد عن الجمهور، وندر، فهو شاذ، قال: وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره: شاذاً.(٢)

الشاذ في الاصطلاح: اختلفت تعريفات السادة العلماء للحديث الشاذ على أقوال:

- قال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث؛ أخرجه الحاكم بإسناده إليه.(٣)

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٣٩

(٢) لسان العرب ٣ / ٤٩٤ مادة: شذ

(٣) معرفة علوم الحديث صـ ١١٩

(٤) هو القاضي العلامة الحافظ الخليل بن عبد الله بن أحمد أبو يعلي الخليلي، كان ثقة عارفاً بالرجال والعلل، كبير الشأن، ت ٤٤٦ هـ انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٧ / ٦٦٦

- وقال أبو يعلى الخليلي القزويني:[٤] الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان، أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة: فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة: يتوقف فيه، ولا يحتج به.[١]

- وقال الحاكم: هو الذي ينفرد به الثقة، وليس له أصل يتابع ذلك الثقة، وينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك.[٢]

- وقال صاحب حاشية لقط الدرر: الشاذ ما خالف فيه الراوي الثقة الجماعة مع تعذر الجمع بينهما، وبَعُد عن أسباب الترجيح.[٣]

- وقال الحافظ ابن حجر: الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.[٤]

التعليق: يلاحظ من خلال التعريفات السابقة أنها تتركز في ثلاثة فقط، تعريف الإمام الشافعي، وتعريف أبي يعلى الخليلي، وتعريف الحاكم ، رحمهم الله تعالى..

أما تعريف الحافظ ابن حجر، وصاحب حاشية لقط الدرر، فقد رجحا تعريف الإمام الشافعي عليه رحمة الله.

وكان ابن الصلاح،[٥] وابن كثير،[٦] وابن جماعة،[٧] قد انتصروا أيضاً لتعريف الإمام الشافعي السابق .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح صـــ ٣٦

(٢) انظر معرفة علوم الحديث صـــ ١١٩وتوضيح الأفكار ١ / ٣٧٧

(٣) صـــ ٥٤

(٤) نزهة النظر صـــ ٢٩

(٥) المقدمة صـــ ٣٦

(٦) الباعث الحثيث صـــ ٤٨

(٧) المنهل الروي صـــ ١٨٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما تعريف أبي يعلي الخليلي القزويني: فمشكل، وذلك لأن العدل يعلى بأن أتوقف فيه، ولا أحتج به.

ثم العجب من قول الخليلي: إن أهل الحديث يقولون أنه يتوقف فيما تفرد به الثقة، ولا يحتج به، كيف؟ وقد اتفق عبد الرحمن بن مهدي، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، وغيرهما أن حديث «الأعمال بالنيات» ثلث الإسلام، ومنهم من قال ربعه، [١] وهذا الحديث فرد، تفرد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ثم تفرد به عن عمر: علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة: محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد .

وكذلك حديث مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، «أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»، فإن مالكاً تفرد به عن الزهري.

فكيف يسلم لأبي يعلي ما ذهب إليه، والحديثان قد خرجهما البخاري ومسلم في صحيحيهما، مع أنه ليس لهما إلا إسناد واحد تفرد به ثقة.

فلم يتم قول الخليلي أنه يتوقف فيما تفرد به الثقة، ولا يحتج به، فهذا رد على الخليلي.[٢]

أما تعريف الحاكم النيسابوري: فلم يقبله ابن الصلاح ومن صار في ركابه، حيث قد وضع تعريف أبي يعلى الخليلي والحاكم في سلة واحدة.

واعتبر أنهما قالا: إن الثقة إذا انفرد بحديث ما، ولم يرد ما يخالفهما يعد شاذاً، ولذا فإنه عقّب عليهما بضرب أمثلة من الأحاديث انفرد بها رواة ثقات، ولم يتابعهم أحد كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث: «دخول النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر».[٣]

---

(١) توضيح الأفكار ١ / ٣٨١

(٢) توضيح الأفكار ١ / ٣٨٠ بتصرف

(٣) انظر المقدمة صـ ٣٦، ٣٧

حيث قال: فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه فنقول:

إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه:

فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط: كان ما انفرد به شاذاً مردوداً.

وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو، ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد:

فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه كما سبق من الأمثلة - يقصد حديث النية وغيره من الأحاديث التي انفرد بها راوٍ ثقة وهي في الصحيحين-

وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له، مزحزحاً له عن حيز الصحيح .

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال:

فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف.

وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان:

أحدهما: الحديث الفرد المخالف .

والآخر: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما جب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف.(١)

قلت: إن ما رد به ابن الصلاح رحمه الله تعالى على كلام أبي يعلى

المقدمة صـ ٣٧

الخليلي متجه، ومسلّم به ومقبول.

أما ما قاله على الحاكم النيسابوري فإنه ليس في كلامه ما يفيد أنه يقبل أو لا يقبل، بل ذكر معنى الشاذ، ولم يذكر حكمه، فلا أدري ما وجه إيراد ابن الصلاح هذا الكلام السابق على لسان الحاكم .

ثم إنه لم يذكر في المقدمة بقية كلام الحاكم، وهو قوله: «وينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك».(١) قال ابن حجر: وهذا القيد لابد منه .

قال: وإنما يغاير المعلل من هذه الجهة، وقال: وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن، غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب، ورسوخ القدم في الصناعة.

قلت: لهذا الخفاء ودقته عد الشذوذ من أسباب العلة التي تقع في الحديث.

قال السيوطي معلقاً: ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف.

ومن أوضح أمثلته ما أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق أحمد ابن يعقوب الثقفي، عن عبيد بن غناء النخعي، عن علي بن حكيم، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾،(٢) قال: سبع أراضين، في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى.(٣)

قال السيوطي: قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم أزل أتعجب من

---

(١) توضيح الأفكار ١ / ٣٧٧

(٢) سورة الطلاق من الآية رقم ١٢

(٣) أخرجه في كتاب التفسير باب في كل أرض نبي كنبيكم ٢ / ٤٩٣ وقال :هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي، وقال البيهقي معلقاً علي الحديث: إسناده صحيح، ولكنه شاذ ولا أعلم لأبي الضحى عليه متابعاً .قاله السيوطي في الدر المنثور ٦/٣٦٤

تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح، ولكنه شاذ بمرة.[١]

إذاً: فالحاكم لا يقول بالشذوذ لكل شيء تفرد به الثقة، كما نقل ابن الصلاح، بل إن تعريفه يعد من وجهة نظري أولى بالقبول من تعريف الجمهور للحديث الشاذ.

وكان شيخي فضيلة الأستاذ الدكتور العجمي دمنهوري خليفة،[٢] قد ترجح عنده هذا التعريف للحديث الشاذ على تعريف الجمهور، وسبقني إليه.

يقول فضيلته: ويمكن أن يقال إنه - أي تعريف الحاكم للحديث الشاذ - مذهب ثان في تعريف الحديث الشاذ.

قال: وفي نظري أنه قد يكون أولى بالقبول مما اشتهر عند الجمهور الذي لا تخرجه المخالفة الحاصلة فيه عن الصحة.

قال: بل تجعله مع ما يقابله من باب صحيح وأصح، بخلاف هذا فإنه مردود لا سبيل إلى قبوله،[٣] ثم استشهد فضيلته على ما ذهب إليه-وهو ما أؤيده وأرجحه- بما يلي:

قال شيخ الإسلام: فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً لا يستلزم الضعف، بل يكون من باب صحيح وأصح .

ولم يرو مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ٢٣٣

(٢) يعمل فضيلته أستاذا للحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة، وقد تشرفت بالأخذ عن فضيلته في مرحلة الدراسات العليا في العام الجامعي ١٩٩١ - ١٩٩٢م

٢) دراسات في علوم الحديث صـ ١٤١

) أخرجه البخاري في ٤٠- كتاب الوكالة ٨- باب إذا وكل رجل أن يعطي شيئا ، ولم يبين كم يعطي ٣ /٨٧ ح رقم ٢٣٠٩، وفي كتاب الشروط ٤- باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمي: جاز ٣ /٢٣٠ ح رقم ٢٧١٨ ، ومسلم في كتاب المساقاة ٢١- باب ح البعير واستثناء ركوبه ٣ / ١٢٢١ ح رقم ٧١٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالمخالفة.

قال: وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة.

قال: وأمثلة ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما.

فمن ذلك: أنهما أخرجا حديث جمل جابر من طرق،[٣] وفيها اختلاف كثير في مقدار الثمن، وفي اشتراط ركوبه.

قال: وقد رجح البخاري الطرق التي فيها الاشتراط على غيرها، مع تخريج الأمرين، ورجح أيضاً كون الثمن أوقية، مع تخريجه ما يخالف ذلك.

ومن ذلك: أن مسلماً أخرج في صحيحه حديث مالك،[١] عن الزهري، عن عروة، عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وقد خالفه عامة أصحاب الزهري: كمعمر،[٢] ويونس، وعمرو بن الحارث،[٣] والأوزاعي، وابن أبي ذئب،[٤] وشعيب،[٥] وغيرهم عن الزهري.

---

(١) أخرجه في ٦-كتاب صلاة المسافرين وقصرها/١٧-باب صلاة الليل وعدد ركعات صلاة النبي ﷺ في الليل ١ / ٥٠٨ ح رقم ٧٣٦

(٢) أخرجها عن معمر: الإمام البخاري في ٨٠-كتاب الدعوات٥-باب الضجع على الشق الأيمن ١٨٩/٧ ح رقم ٦٣١٠

(٣) أخرجها عن يونس وعمرو بن الحارث: مسلم في ٦-كتاب صلاة المسافرين ١٧-باب صلاة الليل ١ / ٥٠٨ ح رقم ٧٣٦ (١٢٢)

(٤) أخرجها عنهما أبو داود كتاب الصلاة باب في صلاة الليل ٢ / ٣١ ح رقم ١٣٣٦

(٥) أخرجها عنه البخاري ١٠-كتاب الأذان ١٥-باب من انتظر الإقامة ١ / ١٧٤ ح رقم ٦٢٦

(٦) أخرجه في ٦١-كتاب المناقب ٢٤-باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه ٤ / ٢٠٣ ح رقم ٣٥٧٠، وفي ٩٨-كتاب التوحيد ٣٧-باب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ ٨ / ٢٥٦ ح رقم ٧٥١٧ وأخطاء شريك بن أبي نمر التي تزيد على العشرة في حديث المعراج هي كالتالي: الأول: أمكنة الأنبياء عليهم السلام، الثاني: كون المعراج قبل البعثة،=

فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قبل صلاة الصبح، ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك في كتبهم، قال: وأمثلة ذلك كثيرة.

قلت: ومن ذلك: أن البخاري أخرج في صحيحه حديث شريك بن عبد الله ابن أبي نمر، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، في قصة المعراج فقد خالفه عامة أصحاب أنس، فلم يذكروا أخطاءه التي تزيد على عشرة في هذه القصة. (٦)

وقد أخرجه مسلم أيضاً، ثم قال بعد إيراده للحديث علي وجه الاختصار: وقدّم فيه شيئاً وأخّر، وزاد ونقص - أي شريك بن عبد الله بن أبي نمر - (١)

قال الحافظ: فإن قيل: يلزم أن يسمي الحديث صحيحاً ولا يعمل به، قلت: لا مانع من ذلك، ليس كل صحيح يعمل به، بدليل المنسوخ.

قال: وعلى تقدير التسليم، إن المخالف المرجوح لا يسمي صحيحاً، ففي

=الثالث: كونه مناماً، الرابع: مخالفته في محل سدرة المنتهي وأنها فوق السماء السابعة بما لا يعلمه إلا الله تعالى، الخامس: مخالفته في النهرين وهما النيل والفرات، وأن عنصرهما في السماء الدنيا، والمشهور في غير روايته أنهما في السماء السابعة، وأنهما من تحت سدرة المنتهي، السادس: شق

الصدر عند الإسراء، السابع: ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا، والمشهور أنه في الجنة. الثامن:

نسبة الدنو والتدلي إلي الله عز وجل، والمشهور أنه جبريل، التاسع: تصريحه بأن امتناعه ﷺ من الرجوع إلي سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة، ومقتضي رواية ثابت عن أنس أنه كان بعد التاسعة، العاشر: قوله فعلي به الجبار فقال: وهو مكانه، الحادي عشر: رجوعه بعد الخمس؛ ومن أراد الزيادة في هذه الواقعة المهمة فليراجع ما قاله شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في هذا المقام في فتح الباري ١٣ / ٤٩٢: ٤٩٤

(١) أخرجه في١-كتاب الإيمان٧٤-باب الإسراء برسول الله ﷺ وفرض الصلوات ١/١٤٨ رقم ١٦٢ (٢٦٢)

جعل انتفائه شرطاً في الحكم للحديث بالصحة نظر، بل إذا وجدت الشروط المذكورة أولاً- قلت: يقصد شروط الصحيح المعروفة - حُكِم للحديث بالصحة، ما لم يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذاً، لأن الأصل عدم الشذوذ، وكون ذلك أصلا مأخوذ من عدالة الراوي وضبطه، فإذا ثبتت عدالته وضبطه كان الأصل أنه حفظ ما روى حتى يتبين خلافه.(١)

والخلاصة كما يقول شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور العجمي: أن الحاكم لا يقضي بالشذوذ علي كل ما تفرد به الثقة، بل يحكم بشذوذه إذا لم يكن له أصل يتابع ذلك الثقة، وينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك، وأن لهذا الشاذ علة، إلا إنه تعذر الوقوف عليها .

وتسمية هذا النوع شاذاً وقع في كلام البيهقي وربما غيره، وهو شاذ مردود لا ريب في ذلك .

أما ما حكم الشافعي بأنه شاذ فلا إشكال في أنه شاذ للمخالفة الحاصلة فيه، أما الحكم عليه بأنه غير مقبول فغير مقبول، وإنما هو مع ما يقابله من باب صحيح وأصح، بدليل ما ساقه الحافظ ابن حجر من وقوع ذلك في كتب الصحيح وغيرها.

إلا أن العمل علي الحديث المحفوظ دون الشاذ، اللهم إلا أن يكون ابن الصلاح قد عني بقوله: غير مقبول أنه كذلك من حيث العمل، وحينئذ فيسوغ له إطلاق هذا القول.

وأما كلام الخليلي في الشاذ فإنه غير مقبول ولا مسلم به - قلت: وقد سبق ذلك قبل قليل- قال الشيخ: بقي أن نقول:

إن اشتراط عدم الشذوذ في الحديث الصحيح والحسن مسلَّمٌ به إن جرينا على تعريف الحاكم للحديث الشاذ.

---

(١) تدريب الراوي ٦٥، ٦٦ بتصرف يسير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال: أما إن جرينا على تعريف الشافعي له وهو التعريف الذي ارتضاه ابن الصلاح، واشتهر بين المحدثين قبوله وتقريره، فلا يسلّم اشتراط هذا الانتفاء، اللهم إلا أن يراد بالحديث الصحيح ما هو صحيح صالح للعمل، وهو ما لا يقول به ابن الصلاح، ولا يستهدفه أحد من المشتغلين بالحديث.

لأنهم يعنون بالحديث أولاً من حيث درجة ثبوته، ثم يبحثون عنه بعد ذلك من حيث كونه محفوظاً أو شاذاً، محكماً أو منسوخاً، وقع فيه تعارض أم لم يقع.

ولذلك فهم يقولون: إن معنى قول المحدثين: «حديث صحيح» أنه قد استوفى شروط الصحة، لا أنه مقطوع به.(١)

إن الشذوذ يدخل في العلة الخفية، لأنه لا يظهر لعامة الناس إلا بعد جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف الرواة، والاختلاف عليهم من الرواة عنهم، وليس كل المشتغلين بهذا الشأن مؤهلين لذلك.

قال الخطيب البغدادي: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط.

وأخرج عن يحيى بن معين قال: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه، وأخرج عن أحمد بن حنبل قال: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً، وأخرج أيضاً عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.(٢)

إنه مما لا شك فيه أن جمع الطرق المختلفة للرواية وموازنة بعضها ببعض، كما قال النقاد في النصوص السابقة، ثم النظر في النقلة واختلافهم، ثم وزن هؤلاء

---

(١) دراسات في علوم الحديث صـ ١٤٢، ١٤٣

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢ / ٢١٢

بميزان الترجيح، كل هذا من مهمة المحدث الجهبذ لا يستطيع أن يقوم به عامة المحدثين.

لذلك نجد أفراداً قليلين معدودين قد دخلوا في هذا المضمار، وأخلصوا النية لله تعالى، فسدد أقوالهم، وأعانهم على تقعيد القواعد التي صار من خلالها نعرف صحيح الحديث من سقيمه.

ليس هذا فقط بل إننا وجدنا الكثير من النقاد صارت لديهم القدرة على سبر مرويات الراوي، والقول إن فلاناً ما من الرواة قد روى رواية أو روايتين أو ثلاثة، وأنه أخطأ في حديث أو حديثين، وهكذا.

قال الإمام أحمد: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلتُ أنا: مالك بن أنس.

وقلتُ: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا.

فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً.(١)

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٣٤٩

** أمثلة لأحاديث وقعت العلة فيها بسبب الشذوذ:

سبق أننا ارتضينا تعريف الحاكم للحديث الشاذ، بأنه: الحديث الذي ينفرد به الثقة، وليس له أصل يتابع ذلك الثقة، ويقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك.(١)

وهذا السبب وهو: انفراد الثقة، وعدم وجود الأصل الذي يتابعه، ويقدح في نفس الناقد أنه خطأ، ويقصر بيانه عن إقامة الدليل على ذلك، هذا السبب جعل النقاد يحشدون الكثير من الطرق لإثبات العلة الواردة في الرواية، وهذا ما يتميز به كتابا التمييز للإمام مسلم، والعلل للدارقطني، رحمهما الله تعالى وغيرهما.

* ومن أوضح أمثلته: ما سبق أن ذكرته قبل قليل، وهو ما أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق أحمد بن يعقوب الثقفي، عن عبيد بن غنام النخعي، عن علي بن حكيم، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾،(٢) قال: سبع أراضين، في كل أرض نبي كنبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى.(٣)

قال السيوطي: قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقي قال: إسناده صحيح، ولكنه شاذ بمرة.(٤)

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث صـ ١١٩وتوضيح الأفكار ١ / ٣٧٧

(٢) سورة الطلاق من الآية رقم ١٢

(٣) أخرجه في كتاب التفسير باب في كل أرض نبي كنبيكم ٢ / ٤٩٣ وقال :هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي، وقال البيهقي معلقاً على الحديث: إسناده صحيح، ولكنه شاذ ولا أعلم لأبي الضحى عليه متابعاً. قاله السيوطي في الدر المنثور ٦/٣٦٤

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ٢٣٣

*** ومن أمثلة العلة التي كانت بسبب الشذوذ:**

مثال أول: ما جاء في صدر كتاب العلل للدارقطني ما يلي: سئل الشيخ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ، عن حديث عمر بن الخطاب عن أبي بكر في تزويج النبي ﷺ حفصة، وقول أبي بكر لعمر:

«لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت عليَّ إلا أني علمت أن رسول الله ﷺ ذكرها، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ، ولو تركها لقبلتها».

فقال يرويه الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر: «تأيَّمت حفصةُ من خُنَيس بن حذافة السهمي»، وهو حديث صحيح من حديث الزهري، رواه عنه جماعة من الثقات الحفاظ، فاتفقوا على إسناده.

منهم: شعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، ويونس، وعَقيل، ومحمد بن أخي الزهري، وسفيان بن حسين، والوليد بن محمد الموقري، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي، وغيرهم عن الزهري.

قال: فاتفقوا على لفظ واحد في قول أبي بكر لعمر: «لم يمنعني أن أرجع إليك شيئاً إلا أني قد كنت علمت أن رسول ﷺ ذكر حفصة».

قال: ورواه معمر بن راشد عن الزهري بهذا الإسناد فجوده، وأسنده، وقال فيه: «لم يمنعني أن أرجع إليك شيئاً إلا أني كنت سمعت رسول الله ﷺ يذكرها، ولم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ».

قلت: هذه الرواية عند الإمامين: النسائي في السنن الكبرى،[1] وابن حبان في صحيحه.[2] وهو حديث صحيح عن الزهري، أخرجه الإمام البخاري في

---

(١) أخرجها النسائي في كتاب النكاح ٢٥-باب عرض الرجل ابنته على من يرضى ٣ / ٢٧٧ ح رقم ٥٣٦٣

(٢) أخرجها ابن حبان كما في الإحسان ١٤-كتاب النكاح باب ذكر الإباحة للمرء أن يذكر التي يريد أن يخطبها لإخوانه قبل أن يخطبها إلى وليها ٩ / ٣٤٧ ح رقم ٤٠٣٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصحيح، من حديث معمر،[١] ومن حديث صالح بن كيسان،[٢] وشعيب، عن الزهري،[٣] إلا أن معمراً قال فيما حكى عنه هشام بن يوسف قال فيه: «حبيش ابن حذافة» صَحَّف فيه.

قلت: في الرواية التي أخرجها البخاري عن معمر عن الزهري، لم يتعرض فيها لذكر اسم زوج السيدة حفصة السابق، ولا لفظة: «أني كنت سمعت رسول الله ﷺ» ولا «أني قد علمت أن رسول الله ﷺ».

وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري قال: «خنيس بن حذافة»، وقال: «إلا أني كنت علمت أن رسول الله ﷺ».

وفي رواية شعيب عن الزهري قال: «إلا أني قد علمت أن رسول الله ﷺ»، ولم يذكر زوج السيدة حفصة السابق.

قال: وأما عبد الرزاق، فقال عن معمر: «خنيس بن حذافة، أو حذيفة».

والصحيح أنه «خُنيس بن حذافة بن قيس السهمي» أخو عبد الله بن حذافة،[٤] ثم ذكر الدارقطني بعده الاختلافات الأخرى في الرواية.

فالذي يظهر أن الدارقطني رحمه الله ساق هذا القول لبيان أمرين:

الأول: الاختلاف في قوله: «لم يمنعني أن أرجع إليك شيئاً إلا أني قد كنت علمت أن رسول ﷺ ذكر حفصة».

وهو لفظ الجماعة، أما لفظ معمر عن الزهري، فهو: «لم يمنعني أن

---

(١) أخرجها البخاري ٦٧-كتاب النكاح ٣٧-باب من قال لا نكاح إلا بولي ٦ / ١٦٢ ح رقم ٥١٢٩ من طريق معمر عن الزهري.

(٢) أخرجه البخاري ٦٧-كتاب النكاح ٣٤-باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير ٦ / ١٥٨ ح رقم ٥١٢٢ من طريق صالح بن كيسان عن الزهري.

(٣) أخرجه البخاري ٦٧-كتاب النكاح ٤٧-باب تفسير ترك الخطبة ٦ / ١٦٦ ح رقم ٥١٤٥ من طريق شعيب عن الزهري.

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١ / ١٥٣: ١٥٧

أرجع إليك شيئاً إلا أني كنت سمعت رسول الله ﷺ يذكرها، ولم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ».

الثاني: في اسم زوج حفصة، فقال الجماعة: إن اسمه: «**خنيس بن حذافة**»، وقال معمر وحده: «**حُبيش بن حذافة**».

وحكم الدارقطني للجماعة، وأثبت أن معمراً قد شذ، وخالف في روايته في هذين اللفظين، وهما: «كنت سمعت رسول الله ﷺ، وحبيش»، والله أعلم.

قال ابن حجر: روى معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: «أن حفصة تأيمت من حبيش بن حذافة السهمي»....الحديث، قال الحميدي: ذكره معمر بالمهملة، والموحدة، ثم المعجمة، والصواب: بالمعجمة، والنون، ثم المهملة، قلت:- القائل ابن حجر- وهو في الصحيحين كذلك، وهو الصواب.(١)

* مثال ثان لحديث وقعت فيه علة بسبب الشذوذ:

مثال ثان: قال الإمامُ النسائي في السنن الكبرى من طريق أبي عمار الحسين ابن حريث، قال: أنا عيسى بن يونس، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، قال: «رأيت على زينب ابنة النبي ﷺ قميص حرير سيراء».(٢)

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني من طريق عبد الله بن المبارك، عن معمر به.(٣)

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار من نفس طريق ابن أبي عاصم، ومن طريق الأوزاعي ومعمر.(٤)

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ١ / ٣٩١

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب الزينة باب ذكر الرخصة في السيراء للنساء ٥ / ٤٦٤ ح رقم ٩٥٧٦

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الآحاد والمثاني ٥ / ٣٧١ ح رقم ٢٩٧٣

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار كتاب الكراهة باب لبس الحرير ٤ / ٢٥٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد خالف معمر بن راشد مجموعة من الرواة منهم:

شعيب بن أبي حمزة، وهو عند البخاري،[١] وعند النسائي في السنن الكبرى.[٢]

وخالف ابن جريج، عن الزهري، عند النسائي في الكبرى.[٣]

وخالف محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، عن الزهري، عند البخاري،[٤] وأبي داود،[٥] والنسائي في الكبرى.[٦]

وخالف يحيى بن سعيد الأنصاري قاضي المدينة، عن الزهري، وهو عند النسائي في الكبرى،[٧] وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني،[٨] كلهم قالوا: أم كلثوم.

قال أبو بكر بن أبي عاصم : الصحيح هذا رواه الزبيدي، وشعيب، والنعمان ابن راشد، وابن جريج، وأبو منيع، وانفرد معمر بروايته فقال: على زينب.[٩]

وقال أبو القاسم الطبراني: هكذا رواه معمر:«على زينب»، ووهم فيه،

---

(١) أخرجه البخاري في ٧٧-كتاب اللباس٣٠-باب الحرير للنساء ٧ / ٥٩ ح رقم ٥٨٤٢

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب الزينة ٧٩-باب الرخصة في السيراء للنساء ٥ / ٤٦٤ ح رقم ٩٥٧٨

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى في الموضع السابق ٥ / ٤٦٤ ح رقم ٩٥٧٩

٤) أخرجه البخاري تعليقاً ٧٧-كتاب اللباس ٢٦-باب مس الحرير من غير لبس ٧ / ٥٧

٥) أخرجه أبو داود في اللباس باب في الحير للنساء ٤ / ٤٩ ح رقم ٤٠٥٨

٦) أخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب الزينة باب الرخصة في السيراء للنساء ٥ / ٤٦٤ ح رقم ٩٥٧٧

) أخرجه النسائي في الكبرى في الموضع السابق ٥ / ٤٦٤ ح رقم ٩٥٨٠

أخرجه النسائي في الآحاد والمثاني ٥ / ٣٧٩ ح رقم ٢٩٨٣

الآحاد والمثاني ٥ / ٣٧٩ ح رقم ٢٩٨٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والصواب: «أم كلثوم».[١]

• مثال ثالث لحديث وقعت فيه علة بسبب الشذوذ:

مثال ثالث: قال الحاكم: حدثنا أبو محمد عبد الله بن جعفر النحوي، ببغداد، ثنا القاسم بن المغيرة الجوهري، وأخبرنا أحمد بن سهل الفقيه، ببخارى، ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، قالا: ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، ثنا عباد بن العوام، عن الجريري، **عن أبي نضرة**، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: «مرحبا بوصية رسول الله ﷺ كان رسول الله ﷺ يوصينا بكم».

قال الحاكم: هذا حديث صحيح ثابت، لاتفاق الشيخين على الاحتجاج بسعيد بن سليمان، وعباد بن العوام، والجريري، ثم احتجاج مسلم بحديث أبي نضرة، فقد عددت له في المسند الصحيح أحد عشر أصلاً للجريري ولم يخرجا هذا الحديث الذي هو أول حديث في فضل طلاب الحديث، ولا يعلم له علة.

قال: فلهذا الحديث طرقٌ يجمعها أهل الحديث، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد، وأبو هارون ممن سكتوا عنه، وأقره الذهبي قائلاً: على شرط مسلم، ولا علة له.[٢]

- أخرج هذا الحديث الترمذي في السنن،[٣] من طريق سفيان، ونوح بن قيس، كلاهما **عن أبي هارون العبدي**، عن أبي سعيد به، وقال: هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث أبي هارون، عن أبي سعيد به.

- وابن ماجه من طريق الحكم بن عبدة، وسفيان، كلاهما **عن أبي**

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ١٦ / ٢٩٦

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب العلم باب في فضل طلاب الحديث ١ / ٨٨

(٣) أخرجه الترمذي في ٤٢-كتاب العلم ٤-باب ما جاء في الاستيصاء بمن يطلب العلم ٥ / ٣٠ ح رقم ٢٦٥٠، ٢٦٥١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هارون العبدي، عن أبي سعيد به.[١]

- وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل من طريق سفيان الثوري، **عن أبي هارون العبدي**، عن أبي سعيد به.

ومن طريق محمد بن الحسين بن إشكاب، عن سعيد بن سليمان. به.[٢]

- والطبراني في الأوسط من طريق حماد بن سلمة، وعمران القطان كلاهما **عن أبي هارون**، عن أبي سعيد به.[٣]

- والرامهرمزي في المحدث الفاصل من طريق أبي عبد الله شيخ ينزل وراء مدل حماد بن زيد.

ومن طريق ابن إشكاب عن سعيد بن سليمان، عن عباد بن العوام كلاهما عن الجريري، **عن أبي نضرة**، عن أبي سعيد به، ومن طريق علي بن عاصم، عن أبي هارون العبدي به.[٤]

- والبيهقي في الدلائل من طريق معمر، **عن أبي هارون العبدي**، عن أبي سعيد به.

ومن طريق القاسم بن المغيرة الجوهري، عن سعيد بن سليمان به.[٥]

والملاحظ أن الحديث مداره **على أبي هارون العبدي**، عند الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي حاتم، والطبراني، والرامهرمزي، والبيهقي.

وعلى عباد بن العوام، عن الجريري، **عن أبي نضرة**، عن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم، والرامهرمزي، والبيهقي.

---

١) أخرجه ابن ماجه في المقدمة ٢٢-باب الوصاة بطلبة العلم ١ / ٩٠ ح رقم ٢٤٧، ٢٤٩

٢) الجرح والتعديل ٢ / ١٢

٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٧ / ١٦٧ ح رقم ٧٠٥٩

) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي صـ ١٧٥، ١٧٦ ح رقم ٢٠، ٢١ ، ٢٢

) أخرجه البيهقي في الدلائل باب ما جاء في إخباره بسماع أصحابه حديثه، ثم بسماع من تبعهم ما سمعوه ٦ / ٥٤٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما أبو هارون العبدي فقد ترجم له ابن حجر قائلاً: متروك، ومنهم من كذبه.[١] وعليه فهذه الطريق ضعيفة، ولا ترتقي بحال.

أما أبو نضرة فهو المنذر بن مالك العبدي: ثقة،[٢] وكذا عباد بن العوام،[٣] أما الجريري، فهو: ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين،[٤] وأما سعيد بن سليمان الواسطي، فهو سعدويه، ثقة حافظ.[٥]

ولما كان رجال طريق أبي نضرة موثقون كما رأيت فقد قال الحاكم قوله السابق، حتى قال: ولا أعلم له علة، وكذا الذهبي.

قال ابن القطان الفاسي: أعرف له إسناداً حسنا بل صحيحا، ثم ذكر طريق ابن أبي حاتم والرامهرمزي السابق، ثم قال: رجال هذا الإسناد الثاني الذي ذكره الرامهرمزي، والأول الذي ذكره ابن أبي حاتم ثقات.

قال: سعيد بن سليمان، هو سعدوية، ثقة مشهور، وابن إشكاب، هو الحسين ابن إبراهيم بن الحر، وهو شيخ البخاري، وهو ثقة.

قال: فإن قلت: فإن الجريري مختلط، قلنا: رواه عنه حماد بن زيد، وهو روى عنه قبل الاختلاط، وقد ذكر له أبو محمد جملة من الأحاديث على شرط البخاري وسكت عنها، ولم يذكر عنها شيئاً.[٦]

قلت: لم يرو عنه حماد بن زيد هنا، ولم أقف على ذلك، ولو كان حماد روى عن الجريري لأسرع ابن القطان بذكر هذا الطريق، وإنما الذي روى ذلك هو جار لحماد وليس حماد، كما قال الرامهرمزي: أبو عبد الله شيخ

---

(١) تقريب التهذيب صـ ٣٤٧

(٢) التقريب صـ ٤٧٨

(٣) التقريب صـ ٢٣٣

(٤) التقريب صـ ١٧٣

(٥) التقريب صـ ١٧٧

(٦) بيان الوهم والإيهام ٥ / ٢١٦

ينزل وراء منزل حماد بن زيد، وهو الذي نص عليه ابن القطان، فكيف فاته ذلك؟!

إن المشكلة في هذا الحديث هو طريق عباد بن العوام، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، حيث إن المعروف أن الحديث لا يعرف إلا من طريق أبي هارون العبدي، ولم يعرف من طريق أبي نضرة العبدي، قال الترمذي: هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث أبي هارون عن أبي سعيد به، وقال أحمد: ما خلق الله من ذا شيئاً، هذا حديث أبي هارون عن أبي سعيد.[١]

وعليه فإنه ينبغي علينا أن نسلط الضوء على سعيد بن إياس الجريري، وهل عباد بن العوام ممن سمع عن الجريري قبل الاختلاط أو بعده.

قال أبو حاتم: سعيد الجريرى تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث.[٢]

وفي الكواكب النيرات: من سمع منه قبل التغيير: شعبة، وسفيان الثوري، والحمادان، وإسماعيل بن علية، ومعمر، وعبد الوارث بن سعيد، ويزيد بن زريع، ووهيب بن خالد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وذلك لأن هؤلاء كلهم سمعوا من أيوب السختياني، وقد قال أبو داود فيما رواه عنه أبو عبيد الآجري كل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد.[٣]

وعباد بن العوام ليس من هؤلاء، وعليه فإن الجريري قد خالف غيره من الثقات في رواية الحديث عن أبي سعيد، فرواه عن أبي نضرة العبدي، ختلطاً في اسمه، بينه وبين أبي هارون العبدي، فبدلاً من ذكر الأخير ذكر ذي قبله، وخصوصاً أن نسبهما واحد .

وغير الجريري من الثقات رواه عن أبي هارون، وهو المعروف به،

) المنتخب من علل الخلال صـ ١٥

الجرح والتعديل ٤ / ٢

الكواكب النيرات صـ ٤٣، ٤٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو ما نص عليه الإمام الترمذي، وأشار إليه الإمام أحمد بن حنبل قبل قليل، إذ ليس من المعقول أن العالمين الجليلين والحبرين الناقدين لم يطلعا على رواية الجريري عن أبي نضرة.

ومما يدل على اختلاط الجريري في هذا الحديث وأنه قد أخطأ فيه أنه خالف من هم أكثر منه عدداً وحفظاً فكما سبق ذكره أن سفيان الثوري، معمر بن راشد، حماد ابن سلمة، ونوح بن قيس، وعمران القطان، علي بن عاصم، والحكم بن عبدة، وكلهم رووا الحديث عن أبي هارون عن أبي سعيد ولم يذكر واحدٌ منهم ولو مرة واحدة أنهم سمعوه من أبي نضرة.

وكان الشيخ الألباني قد ذكر الحديث في السلسة الصحيحة،[1] وبعد كلام طويل رجح من خلاله صحة الحديث، كان قد قابله نص للإمام أحمد يرد الحديث، وهو كلامه السابق قبل قليل، حيث قال الشيخ: لكن قد جاء عن أحمد أنه قال:ما خلق الله من ذا شيئاً، هذا حديث أبي هارون عن أبي سعيد.

قال: قلت: وجواب أحمد هذا يحتمل أحد أمرين:

- إما أن يكون سعيد عنده هو الواسطي، وحينئذ فتوهيمه في إسناده إياه مما لا وجه له في نظرى لتقته كما سبق!

- و إما أن يكون عنى أنه النشيطي الضعيف، و هذا مما لا وجه له بعد ثبوت أنه الواسطي! على أنه لم يتفرد به، فرواه بشر بن معاذ العقدي، حدثنا أبو عبد الله- شيخ ينزل وراء منزل حماد بن زيد-: حدثنا الجريري عن أبي نضرة عنه أنه كان إذا رأى الشباب قال: مرحبا بوصية رسول الله ﷺ، أمرنا أن نحفظكم الحديث، ونوسع لكم في المجالس، أخرجه الرامهرمزي ومن طريقه الحافظ العلائي وقال: أبو عبد الله هذا لم أعرفه.

والواضح أن العلماء السابقين تحدثوا عن شيء في تضعيف الراوية،

---

(١) السلسلة الصحيحة ١ / ٥٠٣

وتكلم الشيخ عن شيء آخر لم ينتبه إليه، وهو ضعف الحديث من قبل الجريري، وليس كون سعيد بن سليمان هو سعدويه أو غيره، كما قال الشيخ. فتأمل.

وهذا المثال يصلح للعلة الواقعة في الرواية بسبب اختلاط الراوي، كما يصلح هنا، بسبب اختلاط سعيد بن إياس الجريري، ومخالفته للثقات مثل سفيان الثوري، ومعمر بن راشد وحماد بن سلمة وغيرهم.

*** مثال رابع لحديث وقعت فيه علة بسبب الشذوذ:**

مثال رابع: قال أبو داود: حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري ثنا موسى بن عبد العزيز ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال للعباس بن عبد المطلب:

«يا عباس يا عماه ألا أعطيك؟ ألا أمنحك؟ ألا أحبوك؟ ألا أفعل بك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك، أوله وآخره، قديمه وحديثه، خطأه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلانيته.

عشر خصال، أن تصلي أربع ركعات، تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب، وسورة، فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم، قلت: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، خمس عشرة مرة،.... الحديث».[١]

هذا الحديث أخرجه ابن ماجه،[٢] وابن خزيمة،[٣] والطبراني،[٤] والحاكم،[٥]

---

١) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة باب صلاة التسبيح ٢ / ٢٩ ح رقم ١٢٩٧

٢) أخرجه ابن ماجه في ٥-كتاب إقامة الصلاة ١٩٠-باب ما جاء في صلاة التسبيح ١ / ٤٤٣ ح رقم ١٣٨٧

١) أخرجه ابن حزيمة في كتاب الصلاة باب صلاة التسبيح ١ / ٢٢٣ ح رقم ١٢١٦

) والطبراني في الكبير ١١ / ٢٤٣ ح رقم ١١٦٢٢

) والحاكم في المستدرك كتاب الصلاة باب صلاة التسبيح ١ / ٣١٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والبيهقي،[١] كلهم من طريق عبد الرحمن بن بشر، عن موسى بن عبد العزيز به.

قال الحافظ: أما صلاة التسبيح فرواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة، كلهم عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ للعباس: «يا عباس، يا عماه ألا أمنحك ألا أحبوك...» الحديث بطوله.[٢]

وقال الحافظ المنذري: وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة وعن جماعة من الصحابة، وأمثلها حديث عكرمة هذا، وقد صححه جماعة: منهم: الحافظ أبو بكر الآجري، وشيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري، وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي رحمهم الله تعالى.

قال: وقال أبو بكر بن أبي داود: سمعت أبي يقول: ليس في صلاة التسبيح حديث صحيح غيرُ هذا، وقال مسلم بن الحجاج رحمه الله: لا يروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا، يعني إسناد حديث عكرمة عن ابن عباس.[٣]

قال ابن خزيمة: إن صح هذا الخبر فإن في القلب من هذا الإسناد شيء.[٤]

قال أبو جعفر العقيلي: ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت.[٥]

وقال أبو بكر بن العربي معلقاً على طريق أبي رافع أن رسول الله ﷺ

---

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة: باب ما جاء في صلاة التسبيح ٣ / ٥١، ٥٢

٢) التلخيص الحبير ٢ / ٧

٣) الترغيب والترهيب ١ / ٤٦٨

٤) صحيح ابن حزيمة كتاب الصلاة باب صلاة التسبيح ١ / ٢٢٣ ح رقم ١٢١٦

الضعفاء الكبير ١ / ١٢٤

قال للعباس: ليس لها أصل في الصحة ولا في الحسن وإن كان غريباً في طريقه غريباً، في صفته.[١]

وقال ابن الجوزي في الموضوعات بعد أن ذكر طرق الحديث عن العباس، وعبد الله بن عباس، وأبي رافع: هذه الطرق كلها لا تثبت.[٢]

قال الحافظ: والحق أن طرقه كلها ضعيفة، وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ، لشدة الفردية فيه، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقاً صالحاً فلا يحتمل منه هذا التفرد. [٣]

قلت: إن مشكلة هذه الرواية - التي هي أمثل رواية - أن مدارها على موسى ابن عبد العزيز، وقد أثنى عليه يحيى بن معين، والنسائي، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين، عن موسى بن عبد العزيز فقال: لا أرى به بأساً.[٤] وكذا قال النسائي.[٥]

إلا أن ابن المديني وأبي الفضل السليماني كان لهما رأي آخر: حيث قال الأول: ضعيف، وقال الثاني: منكر الحديث،[٦] وقال ابن حبان بعد أن ذكره في الثقات: ربما أخطأ،[٧] وأما الذهبي فقد قال: لم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً، ولكن ما هو

بالحجة، وحديثه من المنكرات، لاسيما والحكم بن أبان ليس أيضاً بالثبت.[٨]

---

(١) عارضة الأحوذي ١ / ٤٦٦

(٢) الموضوعات ٢ / ١٤٥

(٣) التلخيص الحبير ٢ / ٧

(٤) الجرح والتعديل ٨ / ١٥١

٥) تهذيب الكمال ٢٩ / ١٠١

٦) تهذيب التهذيب ١٠ / ٣١٨

٧) الثقات ٩ / ١٥٩

٨) ميزان الاعتدال ٤ / ٢١٢، ٢١٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

* إن تفرد الثقة لا يقبل على الإطلاق، حيث إن القبول والرد موقوف على القرائن والمرجحات، قال أبو داود: والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهو عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها بأنها مشاهير؛ فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم.(١)

وهذا الفهم -وهو أنه لا يقبل تفرد الثقة على الإطلاق- نجده مطبقاً عند الأئمة القائلين برد حديث التسابيح السابق.

وجعل الحافظ يصرح بقوله: وإن كان سند ابن عباس يقرب من شرط الحسن، إلا أنه شاذ، لشدة الفردية، وعدم المتابع، والشاهد، من وجه معتبر، لذا فقد قال: وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقاً صالحاً فلا يحتمل منه هذا التفرد.(٢)

حتى قال إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة: إن صح هذا الخبر فإن في القلب من هذا الإسناد شيء.(٣) والله أعلم.

وهذا مثال خامس يؤكد هذا الفهم: قال أبو داود: حدثنا سعيد بن منصور، ثنا عبد العزيز بن محمد، حدثني محمد بن عبد الله بن حسن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سجد أحدكم، فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه».(٤)

هذا الحديث أخرجه:

- أبو داود، من طريق عبد الله بن نافع، عن محمد بن عبد الله بن حسن بلفظ:

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه صـ ٢٩

(٢) التلخيص الحبير ٢ / ٧

(٣) صحيح ابن حزيمة كتاب الصلاة باب صلاة التسبيح ١ / ٢٢٣ ح رقم ١٢١٦

(٤) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه ١ / ٢٢٠ ح رقم ٨٤٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«يعمد أحدكم في صلاته فيبرك كما يبرك الجمل».[١]

- والترمذي من طريق عبد الله بن نافع، عن محمد بن عبد الله بن حسن، بلفظ: «يعمد أحدكم فيبرك في صلاته برك الجمل».[٢]

- والنسائي من طريق مروان بن محمد، عن عبد العزيز بن محمد به.[٣]

- وأحمد من طريق سعيد بن منصور، بلفظ: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك الجمل وليضع يده ثم ركبتيه».[٤]

- والدارمي من طريق يحيى بن حسان، عن عبد العزيز بن محمد، بلفظ: «إذا صلى أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه».[٥]

- والبخاري في الكبير من طريق محمد بن عبيد الله، عن عبد العزيز، بلفظ، «إذا سجد فليضع يديه قبل ركبتيه»، به، وقال: ولا يتابع عليه، ولا أدري سمع من أبي الزناد أو لا؟[٦]

- والطحاوي في شرح معاني الآثار من طريق صالح بن عبد الرحمن، عن سعيد بن منصور، بلفظ: «إذا سجد أحدكم ، فلا يبرك كما يبرك البعير،

---

(١) أخرجه أبو داود في الموضع السابق ح رقم ٨٤١

(٢) أخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة ٨٥-باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود٢ / ٥٧ ح رقم ٢٦٩ وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه

(٣) أخرجه النسائي في الصغرى كتاب الافتتاح باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده ٢ / ٢٠٧

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢ / ٣٨١

(٥) أخرجه الدارمي كتاب الصلاة باب أول ما يقع من الإنسان على الأرض إذا أراد أن يسجد ١ / ٣٤٧ ح رقم ١٣٢١

(٦) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١ / ١٣٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكن يضع يديه ثم ركبتيه».[١]

- والدارقطني من طريق مروان بن محمد، ومحمد بن عبيد الله، كلاهما عن عبد العزيز بن محمد، بلفظ: «إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل رجليه ولا يبرك بروك البعير».[٢]

- والبيهقي من طريق خلف بن عمرو العكبري، عن سعيد بن منصور، بلفظ حديث الباب.[٣] ومن طريق الحسن بن علي بن زياد، عن سعيد بن منصور بلفظ حديث الباب، إلا أنه قال: «وليضع يديه على ركبتيه»، قال البيهقي: كذا قال «على ركبتيه»، فإن كان محفوظاً كان دليلاً على أنه يضع يديه على ركبتيه عند الإهواء إلى السجود.[٤]

قلت: ولهذا الحديث علة وسببها: تفرد راويه محمد بن عبد الله بن الحسن ابن حسن بن علي بن أبي طالب به.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: محمد بن عبد الله بن حسن لا يُتابع عليه، ولا أدري سمعٌ من أبي الزناد أو لا؟[٥]

وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه.[٦]

قال ابن القيم: وأما حديث أبي هريرة المتقدم، فقد علله البخاري، والترمذي، والدارقطني.

---

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار كتاب الصلاة باب ما يبدأ بوضعه في السجود اليدين أو الركبتين؟ ١ / ٢٥٤

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن كتاب الصلاة باب ذكر الركوع والسجود وما يجزي فيهما ١ / ٣٤٥ ح رقم ٣، ٤

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى كتاب الصلاة باب من قال يضع يديه قبل ركبتيه ٢ / ٩٩

(٤) أخرجه البيهقي في الموضع السابق ٢ / ١٠٠

(٥) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١ / ١٣٩

(٦) سنن الترمذي ٢ / ٥٧ عقب الحديث رقم ٢٦٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال: وقال الدارقطني: تفرد به عبد العزيز الدراوردي، عن محمد بن عبد الله ابن الحسن العلوي، عن أبي الزناد.[١]

* أما محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن على بن أبي طالب الملقب بالنفس الزكية، الذي روى عن أبي الزناد وتفرد بهذا الحديث، فهو ثقة،[٢] إلا أنه ليس من أصحاب أبي الزناد المعروفين، المكثرين عنه، حتى إن شيخ المحدثين الإمام البخاري قال: لا يُتابع عليه، ولا أدري أسمع من أبي الزناد أو لا؟ بل إنه كان من المقلين للرواية بشكل عام، ولم يكن له اختلاط كثير بالناس، فضلاً عن رواة السنن، حيث كان يحب الخلوة، ويلزم البادية، مبتعداً عن الحضر.

قال ابن سعد: وكان قليل الحديث ولم يزل يلزم البادية ويحب الخلوة ولا يأتي الخلفاء ولا الولاة،[٣] ولم تطل به الحياة حتى قتل وله من العمر ٤٥ وقيل ٥٣ سنة،[٤] ومن كان هذا حاله فحري به أن يكون قليل الرواية.

* لهذا فإنه لما انفرد بهذه الرواية عن عبد الله بن ذكوان وهو من هو في شهرته، وذيع صيته، وضبطه وإتقانه، ولم يشاركه فيها أحد من أصحاب أبي الزناد فقد استغربه النقاد، حتى قال شيخ المحدثين: لا يتابع عليه، وقال الترمذي عن الحديث: لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه.

* إن هذا التفرد بالرواية من قبل محمد بن عبد الله بن حسن بالرغم من توثيق النسائي له،[٥] ومن غير أن يشاركه فيها واحد من أصحاب أبي الزناد الذين اشتهروا بالأخذ عنه، بسبب ملازمتهم له ملازمة طويلة لا

---

١) زاد المعاد في هدي خير العباد ١ / ٢٢٨

٢) تقريب التهذيب صـ ٤٢٢

٣) الطبقات الكبرى ٥ / ٤٣٨

٤) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٢٥

٥) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٢٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يستهان بها، يجعل المرء يتردد في قبول الراوية، ويميل إلى ترجيح
الكبار من نقاد هذا الشأن في عدم قبول الرواية، بل إن الراوي إذا
عن المشهورين ما لا يعرفه المعروفون فينبغي طرح رواياته، و
قبولها.

أخرج الحاكم عن نعيم بن حماد قال: سمعت عبد الرحمن بن مهد
يقول: قيل لشعبة : من الذي يترك حديثه؟ قال: إذا روي عن المعروفين
ما لا يعرفه

المعروفون فأكثر ترك حديثه، فإذا اتهم بالحديث: ترك حديثه، فإذا أكثر الغلط
ترك حديثه، وإذا روى حديثاً اجتمع عليه أنه غلط ترك حديثه، وما كان غير
هذا فارو عنه.[1]

لهذا فإن قول النقاد عن الرواية إن محمد بن عبد الله بن الحسن تفرد
بها ينبغي أن يكون له صدىً عند المتأخرين، ممن ردوا قول شيخ المحدثين
عن الرواية بأن محمداً لا يُتابع عليه، وصححوا الرواية جملة واحدة.

قال ابن التركماني: وثقه النسائي، و قول البخاري: لا يتابع على حديثه
ليس بصريح في الجرح فلا يعارض توثيق النسائي،[2] وقال بعض
المتأخرين: وقد أعله بعضهم بثلاث علل:

الأولى: تفرد الدراوردي به عن محمد بن عبد الله.

الثانية: تفرد محمد هذا عن أبي الزناد.

الثالثة: قول البخاري: لا أدري اسمع محمد بن عبد الله بن حسن من
أبي الزناد أم لا.

قال: وهذه العلل ليست بشيء ولا تؤثر في صحة الحديث البتة.

---

(١) معرفة علوم الحديث صـ ٦٢

(٢) الجوهر النقي ٢ / ١٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الجواب عن الأولى والثانية: فهو أن الدراوردي وشيخه ثقتان، فلا يضر تفردهما بالحديث كما لا يخفى.

وأما الثالثة: فليست بعلة إلا عند البخاري، بناء على أصله المعروف، وهو: اشتراط معرفة اللقاء، وليس ذلك بشرط عند جمهور المحدثين، بل يكفي عندهم مجرد إمكان اللقاء مع أمن التدليس، كما هو مذكور في المصطلح، وشرحه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه.

قال: وهذا متوفر هنا فإن محمد بن عبد الله لم يعرف بتدليس، ثم هو قد عاصر

أبا الزناد، وأدركه زماناً طويلاً، فإنه مات سنة ١٤٥هـ ، وله من العمر ٥٣ سنة، وشيخه أبو الزناد مات سنة ١٣٥هـ فالحديث صحيح لا ريب فيه.[١]

* إن الإمام البخاري لم يعل الحديث للسبب الذي ذكره هذا البعض، وهو كون السماع من أبي الزناد لم يثبت عنده فحسب، بل إنه أعله بسبب تفرده به، حيث قال: ولا يتابع عليه، يريد الإمام البخاري أن يقول: إن الراوي لم يكن معروفاً بين أصحاب أبي الزناد، بحيث إن التردد في سماع محمد منه لا يزال قائماً، بل إن تفرده بحديث ليس عند أصحاب عبد الله بن ذكوان يجعل المرء يتردد في قبول تلك الرواية، ويتوجس خيفة منها، لذا فقد ذكر الحديث في ترجمته من التاريخ الكبير، وقال قولته السابقة فيه.

---

١) إرواء الغليل ٢ / ٧٨، ٧٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

* يعد هذا الفن من فنون علم الحديث - علم العلل- أحد جواهر هذا العلم الذي تنفرد به الأمة الإسلامية وتميزها على غيرها من أمم الدنيا.

* طمأنة عموم المسلمين بسلامة وصول سنة النبي ﷺ إلينا.

* إظهار مدى عناية المسلمين بالسنة النبوية.

* إن تفرد الثقة لا يقبل على الإطلاق، حيث إن القبول والرد موقوف على القرائن والمرجحات.

* يعد هذا الفن من علوم الآلة، التي تُكوّن عند الباحث الملكة الحديثية، وتعلمه الدقة في النقد، واختيار الألفاظ المناسبة للحالة التي أمامه، سواء أكانت متعلقة بالسند أم بالمتن أم بهما معاً، بل وتعينه على كيفية التعامل مع ألفاظ النقاد.من أئمة هذا الشأن.

* هناك فرق كبير بين قواعد قبول الرواية عند الفقهاء والأصوليين من جهة والمحدثين من جهة أخرى، فضوابط قبول الحديث عند الفقهاء والأصوليين تختلف عن قواعد وضوابط قبول الحديث عند المحدثين.

* التقصير في هذا العلم ينتج عنه خطر عظيم، إذ أن هناك كثيراً من الأحكام حدث فيها خلل كبير، وذلك نتيجة طبيعية للقصور في فهم علم علل الحديث، وعدم التفهم لدقائقه.

* لعلاج هذا التقصير فإنني أقترح على طلاب العلم:

- كثرة القراءة في كتب العلل التي بين أيدينا، ككتاب التمييز للإمام مسلم وهو على صغر حجمه إلا أنه في غاية الأهمية لمن يريد أن يسلك هذا الدرب، وكتاب العلل الكبير للترمذي، وعلل أحمد، وابن أبي حاتم، والدارقطني.

- وأرجو أن لا تخلو مكتبة طالب هذا العلم من كتاب شرح علل الحديث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لابن رجب الحنبلي، فهو من أحسن ما يثني به الطالب، بعد قراءة مبحث الحديث المعل من كتب المصطلح المعاصرة؛ لأنه يضع له القواعد المهمة التي ينطلق من خلالها للنظر في الراوية محل البحث، وينير له الطريق لمعرفة طريقة النقاد في تعليل الرواية.

- كما أقترح على طلاب العلم بعد أن يحبسوا أنفسهم على هذه المؤلفات أن يتتبعوا أقوال النقاد والاستفادة منها، لأن تعليل هؤلاء النقاد مبني في الأعم الأغلب على الاختصار كما سبق أن أشرت في ثنايا هذا البحث، وذلك لأن كلامهم موجه لمن يفهم الصناعة الحديثية، حتى إن المستمع بمجرد ما يسمع بتعليل الناقد للحديث يقع في خلده أين محل الخلل بمجرد تلك الإشارة، التي تغني عن العبارة.

- ولا يتوقف الأمر عند ذلك، فإن إدمان النظر في أقوال هؤلاء النقاد يربي لدى الباحث ملكة قوية تعينه على النظر في الروايات التي لم يتكلم عليها النقاد، ويستطيع بعون من الله تعالى أن يحرر القول في المسألة، ويكون كلامه على الصواب إن شاء الله تعالى.

- ضرورة اتباع منهجٍ منضبطٍ عند دراسة الحديث المُعَلّ، فيبدأ أولاً بجمع طرقِ الحديث، ولا يمل من كثرتها، وينظر فيها مجتمعة، ويعرف مراتب الرواة فيها، وعلى من يدور الحديث، وموقفه من شيخه أو شيوخه في الإسناد، من حيث الطبقة، والقوة، والضعف، ثم يوازن بين الروايات، ويبين الحديث الراجح ويذكر سبب ترجيح لتلك الرواية دون الأخرى.

* يقع كثير من طلاب العلم في رفع شأن شيخ لهم تتلمذوا على يديه، وفرحوا بما عنده من علم- وهو معذورون، فهم لم يسمعوا غيره- فتجدهم يبالغون جداً في أمره، ويرفعونه إلى مرتبة الكبار كعليّ، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم من صيارفة هذا الشأن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا من الصعوبة بل ربما من المستحيل أن يبرز أحدٌ في هذا الزمان في علم علل الحديث كما برز أولئك النقاد، وذلك لأسباب كثيرة، تتراوح ما بين الضعف العلمي، والعملي، ومصارعة الحياة لاقتناص لقمة العيش من بين براثن الغلاء الذي عم العباد والبلاد، وإلى الله تعالى المشتكى من كل ذلك.

- إن الأمر لا يتوقف عند ذلك بين طلاب العلم، بل تجدهم يتجرؤون على السادة الكبار، ويسمونهم بما لا يرضون أن يوسم به مشايخهم، وكان الواجب عليهم أن يتأدبوا، ويتعلموا، ويعرفوا أن الأمر ليس حكراً على مشايخهم.

قال الإمام الذهبي في ترجمة الإمام محمد بن نصر المروزي: ولو أنَّا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قمنا عليه وبدَّعناه وهجرناه، لمَا سَلِم معنا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، هو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة.[1]

* إن المفاضلة بين المشتغلين بهذا العلم في هذه الأزمان المتأخرة، وبين صيارفة وجهابذة ونقاد هذا الفن من العبث بمكان، فالمفاضلة تكون بين اثنين تجمع بينهما عوامل مشتركة، من الأخذ عن الشيوخ، والعيش في زمن وظروف معينة، ونحو ذلك، ثم تكون المفاضلة، وعلى أمر واحد، ومن يسبق يكن له فضل السبق.

وهذه قاعدة جليلة في قياس العلماء نبه عليها الإمام يحيى بن سعيد القطان كنت قد قرأتها على هذا الرابط [2] من موقع صيد الفوائد نقلاً عن مخطوط لمسند الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي قال: قال علي بن المديني: لا يقاس

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٤٠

(٢) http://www.saaid.net/Doat/sudies/ ١٩htm

الرجل إلا بأقرانه، وأهل زمانه، فلقد قلت مرة: سعيد أعلم من حماد بن زيد، فبلغ ذلك يحيى بن سعيد، فشق ذلك عليه؛ لئلا يقاس الرجل بمن هو أرفع منه، لا يقول: سفيان أعلم من الشعبي، وأي شيء كان عند الشعبي مما عند سفيان؟!

وقيل لعلي بن المديني: إن إنساناً قال: إن مالكاً أفقه من الزهري، فقال عليّ: أنا لا أقيس مالكاً إلى الزهري، ولا أقيس الزهري إلى سعيد بن المسيب، كلُ قوم وزمانُهم.أ.هـ.

تم بحمد الله جل ثناؤه وفضله ومنّه وكرمه

والحمد لله رب العالمين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مراجع البحث بعد القرآن الكريم

- **الآحاد والمثاني** لأبي بكر أحمد بن عمرو النبيل أبو عاصم الضحاك الشيباني ت ٢٨٧هـ تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة طبعة دار الراية الرياض الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:** تأليف الأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي ت ٧٣٩ هـ وهو ترتيب لصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤ هـ المسمى بالتقاسيم والأنواع تحقيق وتخريج وتعليق شعيب الأرناؤوط طبعة مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .
- **الإصابة في تمييز الصحابة:** لشيخ الإسلام وإمام الحفاظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ وبهامشه كتاب الاستيعاب طبعة دار الكتاب العربي بيروت بدون.
- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** لأبي الحسن ابن القطان علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي ت ٦٢٨هـ تحقيق د الحسين آيت سعيد طبعة دار طيبة الرياض الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** لخاتمة الحفاظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١هـ حققه العلامة عبد الوهاب عبد اللطيف دار التراث بالقاهرة الثانية ١٣٩٢هـ١٩٧٢ م .
- **تقريب التهذيب:** للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ت ٨٥٢ هـ تحقيق عادل مرشد طبعة مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى١٤١٦ هـ١٩٩٦ م .
- **تلخيص المستدرك:** للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ وهو بهامش كتاب المستدرك علي الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ هـ طبعة دار المعرفة بيروت لبنان.

- **تهذيب التهذيب:** للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ

تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا وآخرين طبعة دار المعرفة بيروت، توزيع مكتبة الإيمان بالمنصورة الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ١٩٩٦ م .

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي ت ٧٤٨ هـ حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف طبعة مؤسسة الرسالة الطبعة السادسة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .

- **توضيح الأفكار لمعاني تفتيح الأنظار:** للعلامة البارع والحجة المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني ت ١١٨٢ هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحليم طبعة دار الفكر بدون .

- **التاريخ الكبير** لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان بدون

- **الترغيب والترهيب في الحديث النبوي الشريف:** تأليف الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت ٦٥٦ هـ ، ضبط أحاديثه وعلق عليه لأستاذ مصطفى محمد عمارة طبعة دار الريان للتراث ودار الحديث بالقاهرة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

- **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ في أصول الحديث:** للإمام محيي الدين أبي زكريا شرف الدين النووي ت ٦٧٦ هـ راجعه وعلق عليه عبد الله عمر البارودي طبعة مؤسسة الكتب الثقافية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .

- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،** لخاتمة الحفاظ أحمد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ تحقيق السيد عبد الله هاشم اليمني المدني طبعة دار المعرفة بيروت لبنان.

- **الثقات:** للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي ت ٣٥٤ هـ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م.

- **الجامع في العلل ومعرفة الرجال** للإمام أحمد طبعة مؤسسة الكتب الثقافية بيروت طبعة أولى ١٤١٠هـ

- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق الدكتور محمود الطحان طبعة دار المعارف الرياض ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

- **الجرح والتعديل:** لشيخ الإسلام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ت٣٢٧ هـ طبعة دار الكتاب العربي، الأولى ١٤٠٨

- **الجوهر النقي** للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني ت ٧٤٥ هـ وهو بهامش السنن الكبرى للإمام البيهقي طبعة دار المعرفة بيروت توزيع مكتبة المعارف الرياض

- **دراسات في علوم الحديث** لشيخنا الأستاذ الدكتور العجمي دمنهوري خليفة

- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة** للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨ هـ حققه الدكتور عبد المعطي قلعجي طبعة دار الريان للتراث بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م

- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور وهو مختصر تفسير ترجمان القرآن**، للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ طبعة دار الكتب العلمية بيروت الطبعة لأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه لأبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ تحقيق محمد الصباغ طبعة دار العروبة بيروت.
- زاد المعاد في هدي خير العباد: للإمام المحدث المفسر شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط طبعة مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الكويت الطبعة الخامسة عشر ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها لمحمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢٠هـ طبعة الكتب الإسلامي بيروت
- سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه ت٢٧٩ هـ حقق نصوصه، ورقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار الحديث القاهرة .
- سنن أبي داود: للإمام الحافظ المصنف المتقن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت ٢٧٥ هـ طبعة دار الريان للتراث القاهرة ودار الحديث بالقاهرة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .
- سنن الترمذي: للإمام الحافظ محمد بن عيسي بن سورة الترمذي ت ٢٩٧ هـ ومعه الشمائل المحمدية للمؤلف نفسه تحقيق صدقي محمد جميل العطار ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٤ هـ-١٩٩٤ م .
- سنن الدار قطني: تأليف شيخ الإسلام الإمام الكبير أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي ت ٢٨٥هـ تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني طبعة دار المعرفة بيروت بدون
- سنن الدارمي: للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ت ٢٥٥هـ تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع طبعة دار الريان للتراث الطبعة الأولى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٤٠٧هـ

- سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨ هـ أشرف على الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط الطبعة الثامنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- السنن الكبرى للإمام أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ هـ تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن دار الكتب العلمية بيروت .
- السنن الكبرى للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨ هـ مكتبة المعارف الرياض توزيع دار المعرفة بيروت .
- شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي تحقيق: محمد زهري النجار ط. دار الكتب العلمية بيروت ط. الأولى ١٣٩٩هـ
- صحيح ابن خزيمة لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ت ٣١١ هـ تحقيق دكتور محمد مصطفى الأعظمي طبعة المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م
- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ حققه محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية بدون
- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ حققه الشيخ عبد العزيز بن باز طبعة دار الفكر بيروت ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م وهي نسخة مرقمة الأحاديث.
- الضعفاء الكبير: للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ت ٣٢٢هـ حققه الدكتور عبد المعطي قلعجي دار الكتب العلمية بيروت بدون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الطبقات الكبرى: للإمام محمد بن سعد بن منبع الهاشمي المعروف بابن سعد ت ٢٣٠هـ دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م
- عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: للإمام الحافظ أبي بكر محمد ابن عبد الله بن العربي ت ٥٤٣ هـ ضبط وتوثيق وترقيم صدقي جميل العطار طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م .
- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني طبعة المكتب الإسلامي ودار الخاني، بيروت والرياض الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨ تحقيق : وصي الله بن محمد عباس
العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عُمَر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني ت ٣٨٥ هـ طبعة دار طيبة الرياض، الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢هـ تحقيق الشيخ علي حسين طبعة دار الإمام الطبري الطبعة الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩٢ م
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ العراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ت ٨٠٦ هـ حققه المحدث أحمد شاكر مكتبة السنة القاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م
القاموس المحيط، تأليف العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت٨١٧ هـ تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ودار الريان للتراث القاهرة الطبعة الثانية١٤٠٧ -١٩٨٧ م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بـــابن الكيال ت ٩٢٩هـــ تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي طبعة دار المأمون بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١م
- لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ت ٧١١هـــ طبعة دار صادر بيروت الطبعة الأولى ، ١٤هـــ١٩٩٠م
- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥ هـــ تحقيق أنس محمد الشامي طبعة دار الحديث القاهرة
- معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري ت ٤٠٥ هـــ مكتبه المتنبي القاهرة بدون
- معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بين العالمين باسم مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث للإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٢ هـــ طبعة مكتبة المتنبي مصر بدون .
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي تأليف الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ت ٣٦٠ هـــ تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب طبعة در الفكر بيروت ١٤٠٤ هـــ
- المستدرك علي الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ هـــ طبعة دار المعرفة بيروت لبنان بدون .
- المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١ هـــ وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي ت ٩٧٥ هـــ طبعة المكتب الإسلامي بيروت لبنان الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـــ ١٩٨٥ م
- المصباح المنير للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧٧٠ هـ طبعة المكتبة العصرية بيروت الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م

- **المعجم الأوسط** للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠ هـ حققه وخرجه وفهرسه أيمن صالح شعبان وسيد أحمد إسماعيل طبعة دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى. ١٤١٧هـ ١٩٩٦ م.
- **المعجم الكبير**: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠ هـ حققه حمدي عبد المجيد السلفي مكتبة ابن تيمية .
- **المنتخب من علل الخلال** لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ، الشهير بابن قدامة المقدسي ت ٦٢٠ هـ
- **الموضوعات**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي ت ٥٩٧هـ طبعة مكتبة ابن تيمية الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- **نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر**: لشيخ الإسلام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ علق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمي طبعة مكتبة التراث الإسلامي بدون
- **النكت علي كتاب ابن الصلاح** للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ حققه وعلق عليه مسعود عبد الحميد السعدني، محمد فارس دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤١٤هـ

النكت الوفية بما في شرح الألفية للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي ت ٨٨٥ هـ تحقيق الدكتور ماهر الفحل طبعة مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

والحمد لله رب العالمين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣
تعريف العلة في اللغة والاصطلاح	٩
الهدف من دراسة علم العلل	١٧
الحديث الشاذ في اللغة والاصطلاح	١٨
أمثلة لأحاديث وقعت العلة فيها بسبب الشذوذ	٢٩
ومن أمثلة العلة التي كانت بسبب الشذوذ	٣٠
الخاتمة	٤٨
مراجع البحث	٥٢
فهرس الموضوعات	٦٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner